عناصر الإستراتيجية الأميركية المتطورة في سورية

قوات خاصة لمساندة «الجيش الديمقراطي» ضد داعش في الرقة.. و«تاو» للمسلحين ضد الجيش السوري شمال غرب البلاد

الوطن- وكالات

بدا أن الإدارة الأميركية اهتدت إلى إستراتيجية جديدة بشأن سورية. تتشكل هذه الإستراتيجية من العناصر التالية: إرسال قوات خاصة إلى سورية لتدريب ودعم مسلحي ما يسمى «جيش سورية الديمقراطي» من أجل دحر تنظيم داعش الإرهابي عن مدينة الرقة، توسيع برنامج سري لوكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي. آي. أيه» ينقل أسلحة إلى المجموعات المسلحة الموجودة شمال غرب سورية، وأخيراً، حملة دبلوماسية جديدة لوزير الخارجية الأميركي جون كيري تمر من العاصمة النمساوية فيينا، تهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة المشتعلة منذ أكثر من أربع سنوات ونصف السنة.

من جهة أخرى اختلفت التقييمات الأميركية بشأن قرار الرئيس باراك أوباما إرسال عناصر قوات خاصة إلى سورية. وصف بعض المسؤولين الحاليين والسابقين القرار بالتصعيد العسكري المحسوب، الذي من شأنه أن يزيد نفوذ الولايات المتحدة في ساحة القتال وخارجها. في المقابل، اعتبر مسؤولون أميركيون سابقون أن قرار أوباما سيؤدي إلى تقسيم سورية.

وقد لا تكون إضافة ما يصل إلى ٥٠ جندياً أميركياً وحدها كافية لتغيير الحرب في سورية بشكل جوهري. فهذه القوات صغيرة جداً نسبياً من الناحية العددية، ولن تقوم إلا بدور استشاري ومعاون، تاركةً الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على حلفائها المحليين، الذين لم يثبت دائماً أنه يمكن الاعتماد عليهم.

لكن، يمكن أن يساعد إرسال أولئك الجنود في الحد من تصورات في الشرق الأوسط بوجود تردد لدى الولايات المتحدة في أعقاب مواقف محرجة تعرضت لها إدارة أوباما، وعززت أيضاً الانتقادات الداخلية لسياسته الخارجية. من ذلك انهيار برنامج لوزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» بلغ حجمه نصف مليار دولار لتدريب وتجهيز المقاتلين السوريين، وكذلك قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالتدخل العسكري في سورية، والذي جاء بسرعة لم تكن متوقعة.

وأدى الإعلان عن إرسال المستشارين العسكريين الأميركيين أول من أمس الجمعة إلى قلب إستراتيجية عمرها عام تركزت على دعم مقاتلي «المعارضة السورية»، الذين يحاربون تنظيم داعش من دون نشر جنود أميركيين على الأرض. وقال مسؤول في إدارة أوباما شريطة عدم نشر اسمه: «إنه (قرار أوباما) يهدف بالتأكيد إلى توجيه رسالة مفادها: إننا نعزز أداءنا داخل سورية وإننا جادون تماماً في ملاحقة داعش، وإنه لن تثنينا أي محاولات (روسية وإيرانية) لدعم (الرئيس بشار) الأسد».

ويشمل تغير الإستراتيجية أيضاً، وضع عدد أكبر من الطائرات الأميركية في تركيا لتعزيز الغارات الجوية الأميركية، مع استعداد مقاتلين من «جيش سورية الديمقراطي» المؤلف من تحالف بين «وحدات حماية الشعب»

أحد الإرهابيين مطلقاً صاروخ تاو الأميركي

ذات الأغلبية الكردية، ومجموعات مسلحة أصغر تتركز في محافظة الرقة، للتقدم صوب مدينة الرقة، التي تعد فعلياً عاصمة تنظيم داعش في سورية.

وقال مبعوث وزارة الخارجية الأميركية السابق إلى سورية فريدريك هوف: إن مجرد إرسال الولايات المتحدة حفنة من الجنود خطوة أشبه بالإسعافات الأولية أكثر من كونها تحركاً يغير قواعد اللعبة. ولكنه قد يفتح أبواباً. وأضاف: إن واشنطن ربما تتمكن من خلال المجازفة باتخاذ خطوة أكبر على الأرض في سورية من تحفيز القوى الإقليمية على توفير عناصر القتال البري اللازمة للقضاء على تنظيم داعش في سورية. وبالتوازي مع إرسال القوات الخاصة لمساندة الهجوم المنتظر على الرقة، زادت وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) في الآونة الأخيرة، وبالتعاون مع السعودية وقطر، من الجماعات التي تمدها سراً بأسلحة منها صواريخ «تاو» المضادة للدبابات، حسبما قال مصدر على دراية بعملية الدعم.

وقال مصدر آخر إنه تم هذا الشهر تسليم شحنة جديدة كبيرة من صواريخ «تاو» لجماعات مسلحة تقاتل قوات الجيش العربي السوري المدعومة بالطائرات الروسية في شمال غرب البلاد، وتصنفها الولايات المتحدة أنها «معتدلة» نسبياً.

وعلى الرغم من «المراقبة الدقيقة» التي تفرضها «سي. آي. إيه» وحلفائها في المنطقة على عملية توزيع صواريخ «تاو» لضمان ألا تصل إلى يد الجهاديين المتشددين، أقرت المصادر الأميركية بأن عدداً محدوداً على الأقل من هذه الصواريخ وصل إلى الأيدي الخطأ، لكنها أشارت إلى أن المسؤولين الأميركيين ليست لديهم خطط لتقديم أي نوع من الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف من طراز «مانباد»، للمعارضة السورية. واللافت أن إعلان البيت الأبيض عن قرار إرسال قوات عمليات خاصة إلى سورية جاء في اليوم نفسه الذي وجهت فيه ١٧ دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة نداء بوقف إطلاق النار في أنحاء سورية خلال محادثات جرت في فيينا.

وقال كيري، الذي كان في فيينا إن توقيت الإعلان الأميركي جاء من قبيل المصادفة. وأشار عدد من المسؤولين الأميركيين الذين تحدثوا إلى وكالة «رويترز» شريطة عدم ذكر أسمائهم، إلى أن الخطوات العسكرية لا تهدف إلى زيادة الضغط الدبلوماسي في تلك المفاوضات. لكن أحد المسؤولين أقر بأنها زادت من شعور بوجود قوة دفع فيما يتعلق بالأزمة السورية.

وقال مسؤول أميركي: إن الإدارة تأمل في أن تعزز الدفعة العسكرية الرامية لدحر داعش والجهود الساعية لحل دبلوماسي لإنهاء حكم الرئيس الأسد بعضها البعض بمرور الوقت.

وقال ديريك كوليت، الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع في عهد أوباما، إن القرار الأميركي بإرسال قوات عمليات خاصة لسورية وتعزيز الوضع الجوي الأميركي «يعطينا قوة للسير في المسار الدبلوماسي». وأضاف: «بهذه الخطوات المنسقة نرى إستراتيجية سياسية عسكرية تتشكل لكنه لم يعلق على أسئلة بشأن برنامج وكالة «السي. آي. إيه» في سورية.

في المقابل، اعتبر المدير الأسبق لهيئة التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد هاس، أن نجاح خطة إرسال قوة أميركية إلى سورية سيؤدي إلى تقسيم البلاد.

وخلال مقابلة مع شبكة «سي. إن. إن» الأميركية للأخبار، أوضح هاس، الذي يترأس «مجلس العلاقات الخارجية» بنيويورك أحد أهم مراكز الأبحاث الأميركية: «لا أريد أن أقلل من شأن هذه الخطوة، ولكنها ليست طموحة بما فيه الكفاية، هذه ليست إستراتيجية لسورية بأكملها، وهي ليست بداية لاستعادة سورية كدولة، وهي تهدف بالأساس للتوصل لاستقرار بسورية».

وتابع قائلاً: «ما سينتهي إليه الأمر، هو أنه وفي حال نجحت هذه الخطة، فإنه سيكون هناك قرابة ست مناطق في سورية واحدة للنظام السوري، وأخرى للأكراد، وثالثة لداعش، وأخرى لجبهة النصرة وغيرهم، وهذا ما ننظر إليه إن نجحت الخطة الجديدة».

ولفت الدبلوماسي الأميركي إلى أن «إرسال قوات أميركية هو بالفعل تغيير جذري للسياسة المتبعة، وتهدف إلى تصحيح الأخطاء الأساسية في السياسة الأميركية المتبعة في المنطقة، وفهمنا أنه لا يمكننا القيام بذلك من الجو فقط ولابد من وجود بري لشريك قوي».

الناتو جاهز ليجعل من الجبل الأسود بلداً إسلامياً حتى لا يأخذ لاجئين إليه

الوطن

علمت «الوطن» من مصادر إعلامية في العاصمة الألمانية برلين، أن عدة دول تنتمي إلى حلف الناتو حصلت على موافقة رئيس وزراء الجبل الأسود ميلو جوكانوفيتش لتوطين عشرات الآلاف في بلده من لاجئي الشرق الأوسط الموجودين حالياً في الأراضي التركية الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا، علماً أن القسم الأكبر من اللاجئين هم مسلمون سوريون، ولتحقيق الخطوات المشار إليها سوف يتم العمل سرياً بوساطة منظمات غير حكومية وعن طريق شبكات تهريب تعمل في هذه المنطقة.

إضافة إلى ذلك فإن قسماً من المهاجرين قد وصلوا إلى أوروبا وينتظرون على حدود بعض الدول مثل (النمسا – هنغاريا – بلغاريا) وسيتم العمل على تحويلهم إلى الجبل الأسود وفقاً لموافقة سلطات هذا البلد.

وحسب معلومات مصدر مطّلع في المعارضة السورية المسلحة الذي له علاقة بهذه الخطط، فإن الهدف من العمل المشار إليه أعلاه هو تخليص أوروبا من وصول أعداد كبيرة من المسلمين، لأن الخوف الرئيسي للأوروبيين هو من أولئك الذين شاركوا بالأعمال القتالية على الأراضي السورية، وحالياً يوجدون في مجموعة من الدول الأوروبية على أنهم لاجئون.

إن منظمي هذا العمل يخططون لاستثمار الجبل الأسود ليكون مكان إقامتهم بشكل دائم من دون السماح لهم بالتجول داخل دول الاتحاد الأوروبي.

إن تخوف الاتحاد الأوروبي –حسب المصدر– وعدم رغبته في قبول هذا العدد من اللاجئين يبدو مفهوماً في سورية، لأن السبب ينحصر قبل كل شيء في أن القسم الأكبر من هؤلاء اللاجئين إسلاميون وأعضاء أسرهم إما شاركوا في أعمال قتالية في سورية إلى جانب التشكيلات المسلحة غير الشرعية، وإما لهم علاقات وتواصلوا معهم وساعدوهم في نشاطاتهم وطبيعي أن قيادة الجبل الأسود تقبل كل هؤلاء، وبكل سرور، للإقامة في بلدهم.

ويرى المصدر المطلع أن رئيس حكومة

لاجئون بينهم سوريون يتجهون نحو صربيا (رويترز)

الجبل الأسود أخذ على عاتقه شخصياً عملية الترانسفير وأبدى استعداده لاستقبال ١٢٠ ألف لاجئ لقاء وعد من الناتو بضم بلاده إلى الحلف بحلول منتصف العام القادم ورجحت هذه المصادر أن يكون هناك اتصالات قد بدأت فعلاً بين عدد من قادة (المعارضة المسلحة) ورئيس حكومة الجبل الأسود من أجل ترتيب نقل اللاجئين إلى بلاده.

مضيفاً: إن قيادة بعض دول الناتو تؤثر في المعارضة السورية المسلحة وتعدهم بتوريد أسلحة إضافية إليهم، كما أن منظمي هذه الإجراءات يولون اهتماماً خاصاً للتواصل مع المجموعات التي لها علاقة قوية مع السوريين الموجودين على الأراضي الأوروبية، فالإسلاميون سواء كانوا معتدلين أم متطرفين أصبح لديهم قنوات لنقل المسلحين السابقين من سورية إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهم على اطلاع على نيات الغرب باستثمار الجبل الأسود كساحة من أجل التجمع وتوطين اللاجئين، والمعارضة السورية ستشارك في هذه العملية من أجل تنفيذ خطط رعاتهم من الناتو الذين يساعدونهم في السلاح والذخيرة.

ويؤكد المصدر أنه في هذه القضية وفي هذه الاتفاقات السرية الجميع له مصالحه فدول الناتو تسعى على حساب الجبل الأسود للتقليل من مشكلة المهاجرين من الشرق الأوسط والتخلص من المسلمين الذين يمكن أن يكون بينهم مسلمون راديكاليون.

ورئيس وزراء الجبل الأسود يريد بسرعة انضمام بلده إلى الناتو، أما المعارضة السورية وهي تنفذ الأوامر لإرسال اللاجئين عبر الجمعيات والصناديق الخيرية إلى دول أوروبا التي تناسبهم (أي الجبل الأسود) فستحصل من الناتو على سلاح جديد.

ويشير المصدر إلى أنه سيتضرر من ذلك أولئك الناس البسطاء الذين لا يعرفون أسرار هذه السياسة، فالمسلمون سوف يعيشون في الجبل الأسود بظروف سيئة من دون عمل جيد ودون وسائل عيش مناسبة، طبعاً ليست الظروف التي كانوا يحلمون بها عندما حاولوا الوصول إلى ألمانيا وفرنسا أو بريطانيا، والسكان الأصليون سوف يعانون العدد الكبير للمهاجرين وسوف يدفعون ثمن أخطاء السياسة الأوروبية الداعمة للفوضى في الشرق الأوسط.

يذكر أن جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) هي من الجمهوريات الحديثة داخل أوروبا وكانت جزءاً من يوغوسلافيا وتقع على الشريط الجنوبي لأوروبا الشرقية، السكان الرئيسيون لهذه الجمهورية حالياً مسيحيون ولكن في الوقت القريب ونتيجة لهذه الأفعال ستصبح الجبل الأسود دولة إسلامية وكذلك الدولة المجاورة ألبانيا.

ريان طالب بإستراتيجية «متماسكة».. ومكين اعتبر القرار لا يتوافق مع حجم المشكلة

كارتر يقر بمخاطر إرسال قوات أميركية إلى سورية.. وروسيا تحذر من «حرب بالوكالة»

وكالات

أعلن وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر أن القوات الخاصة التي قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما إرسالها إلى شمال سورية بهدف المساعدة في محاربة تنظيم داعش الإرهابي ستكون «معرضة للخطر».

وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إرنست، على ما ذكرت شبكة CNN الإخبارية الأميركية أن الولايات المتحدة ستنشر قوات أميركية خاصة لمساعدة «مقاتلي المعارضة» في مواجهة تنظيم داعش.

وقال إرنست في مؤتمر صحفي: إن أميركا سترسل أقل من ٥٠ عنصراً إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد شمال سورية، رافضاً اعتبارها قوة صغيرة «بل مهمة ولها تأثير كبير».

وقال كارتر خلال زيارة إلى فيربانكس في ولاية آلاسكا، حسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن دورنا وإستراتيجيتنا بالأساس دعم القوات التي تحارب داعش ولكن ذلك سيعرض القوات الأميركية للخطر ولا شك في ذلك».

وحسب وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» ستصل القوات الخاصة خلال الشهر المقبل إلى شمال سورية.

وأكد ممثل «البنتاغون» حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن واشنطن لا تنوي تقديم الذخيرة مباشرة للمقاتلين الأكراد، لكنها ستواصل دعم الفصائل الكردية وغير الكردية التي تحارب داعش.

وعبر ممثل وزارة الدفاع الأميركية عن أمل «البنتاغون» في «عدم اقتراب المقاتلات الروسية من مناطق عمليات القوات الخاصة الأميركية في سورية»، وقال: إن الولايات المتحدة تنتظر من روسيا الحفاظ على مسافة آمنة عن مكان العمليات الأميركية.

وتجري واشنطن حالياً، حسب البنتاغون، مشاورات مع حلفائها حول إمكانيات نشر الآليات العسكرية والعتاد في قاعدة إنجرليك بتركيا.

يذكر أن الولايات المتحدة الأميركية أنشأت منذ عام تحالفاً دولياً ضم نحو ٦٠ دولة بهدف محاربة تنظيم داعش وشنت آلاف الغارات الجوية ورغم ذلك واصل التنظيم تمدده وارتفعت نسبة جرائمه البشعة وهو ما دفع العديد من الدول والقوى إلى الاقتناع بأن واشنطن تريد احتواء التنظيم ورسم حدوده فقط وليس القضاء عليه. ولم يستبعد كارتر إمكانية إرسال المزيد من القوات الخاصة إلى شمال سورية إذا حقق الانتشار الأول نجاحاً وقال: «سنواصل الابتكار والبناء على ما يتحقق وسندرس ذلك وسننقل توصيات للرئيس».

يشار إلى أن العديد من التقارير الإعلامية والاستخباراتية أكدت أن الولايات المتحدة ساهمت في نشوء تنظيم داعش كنتيجة لسياساتها الأمنية في العراق بعد غزوه.

آشتون كارتر

على خط مواز قال الرئيس الجديد لمجلس النواب الأميركي بول ريان وهو من الحزب الجمهوري «هذا الالتزام بخصوص القوات الأميركية يجب أن يأتي باستراتيجية متماسكة لهزيمة داعش وإلا فسنرى على الأرجح نفس النتائج في المنطقة»، في حين اعتبر رئيس لجنة الشؤون العسكرية في مجلس الشيوخ جون ماكين أن قرار البيت الأبيض إرسال مجموعة صغيرة من القوات الخاصة إلى سورية للمساعدة في محاربة داعش لا يتوافق مع حجم المشكلة. وقال ماكين: إن هذه المبادرة ستصبح «خطوة أخرى غير كافية في سياسة إدارة أوباما»... «هذا الموقف المتردد يخالف حجم المشكلة بشكل فاجع».

من جانبه قال رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب ماك ثورنبيري: «لا توجد إستراتيجية أوسع تناسب الموقف لكن هذه الخطوات قد تكون محدودة جداً ومتأخرة جدا. لا أراها إستراتيجية للنجاح بل يبدو أن الإدارة تحاول تجنب كارثة مع انقضاء الوقت بالنسبة للرئيس».

بدوره قال مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما جوشوا لانديس: إن التحركات الأميركية لن تؤدي على الأرجح لتغيير جذري على الأرض في سورية ولن تسهم كثيراً في تسريع وتيرة الجهود الدبلوماسية.

وأضاف لانديس: إن هذه محاولة شكلية للإصلاح «وستساعد أميركا في زيادة دورها وستسمح لها أن تذهب للعراقيين وأن تذهب للروس وللجميع وتقول إنها تبذل جهداً إضافياً.. لكن هذا لن يؤدي لأي تغيير جذري».

قولاً واحداً

قفزة نوعية في مسار التسوية

باسمة حامد

بعيداً عن محاولات التشويش الإعلامية التي تمارسها بعض الأنظمة للتغطية على إخفاق رهاناتها بالملف السوري، فإن لقاءات فيينا أحدثت فعلاً «قفزة نوعية» في مسار تسوية «الأزمة»، وخصوصاً أن التقاطعات بين موسكو وواشنطن بعد مباحثات فيينا باتت أكثر وضوحاً.

وفي هذا السياق، لم يأت تصريح /ميخائيل بوغدانوف/ حول حدوث «قفزة نوعية في مسار تسوية الأزمة في سورية» من فراغ، فثمة معطيات تؤيد استنتاجه هذا، فدعوة بيان فيينا إلى: «تشكيل حكومة جديرة بالثقة» دون التطرق لمصير الرئيس السوري هو نعية دولية للرغبات السعودية، والتركيز على «إبقاء سورية موحدة» و«السعي لوقف إطلاق نار شامل، وتشكيل حكومة جديدة، وإجراء انتخابات» يعني أن «عقدة الأسد» في الواقع لم تعد تشكل عقدة إلا للنظام السعودي وحده، فالخيار المطروح بالنسبة للولايات المتحدة حالياً في ظل هذا الوضع الإقليمي المعقد هو «بين الحرب والسلام» وعلى هذا الأساس«لا شيء حتمياً من وجهة نظرها حول مستقبل سورية» حسب /جون كيري/.

وتجاوز البيان لهذه المسألة التي لم تناقش أصلاً في العاصمة النمساوية «لأن المستقبل السياسي للرئيس يحدده السوريون فقط ولا أحد غيرهم» كما أوضح المتحدث باسم الرئاسة الروسية /ديمتري بيسكوف/ وكما أشار أيضاً وزير الخارجية الأميركي في كلمة له أمام معهد كارنيغي للسلام الدولي قبيل مغادرته إلى فيينا: «وأشنطن وموسكو تريدان سورية متحدة وعلمانية حيث يمكن للمواطنين اختيار رئيسهم من خلال الانتخابات».. يؤشر إلى اهتمام «المجتمع الدولي» بالحل الدبلوماسي دون التدخل بالشؤون الداخلية للبلاد، وسعيه للحفاظ على مؤسسات الدولة وإبقاء سورية «بلداً علمانياً يحفظ حقوق جميع مكوناتها»، وجديته لتوحيد الجهود ضد الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها (الجانب الروسي أعد قائمة بالتنظيمات والزمر التي تعتبرها موسكو إرهابية وتتضمن ٣٨ مجموعة يمكن توسيعها وهذا الإجراء حال تبلوره سيحشر الإرهاب ورعاته في زاوية ضيقة). ولاشك بأن التركيز على هذه الأولويات سيطوق الإرهاب من جهة وسيضع حداً لأزمة الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى.

وما يعزز هذا المسار:

١- حضور إيران لمباحثات فيينا كتعبير عن موقف سعودي ضعيف، وكإقرار من محور واشنطن «بقبول الحقائق» المتعلقة بالحالة السورية.

٢- تصريحات رئيس الأركان الأميركي قبل أيام حول: «الكفة الراجحة لمصلحة النظام»، إضافة إلى عمليات نقل الإرهابيين جواً من الساحة السورية إلى الساحة اليمنية يؤشران إلى أهمية الإنجازات الميدانية التي يحققها الجيش العربي السوري بالتعاون مع حلفائه على الأرض، والمزيد من هذه الإنجازات سيظهر خلال فترة الأسبوعين القادمين أي قبل انعقاد الجولة الثانية من محادثات الأطراف الدولية.

٣- معظم الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أقرب إلى الرؤية المصرية لجهة التمسك بأدوات «الحفاظ على الدولة الوطنية»، فالهاجس المشترك لدى الجميع الآن عبّر عنه الرئيس المصري في خطابه الأخير بمنتدى المنامة: «الميليشيات والجماعات الخارجة عن القانون والحاملة للسلاح في سباق مع ما هو مستقر من مبادئ احتكار الدولة لأدوات فرض القانون»، وتجدر الإشارة هنا إلى الموقف المصري الإماراتي الصادر يوم الثلاثاء ٢٧ من الشهر المنصرم والمتضمن تأييد حل سياسي يضمن «أمن وحماية سورية الموحدة، والحفاظ على مؤسساتها الوطنية وبما يحقق تطلعات وآمال الشعب السوري ويدعم إرادته وخياراته الوطنية»، وفي ضوء زيارة وزير الخارجية العماني لدمشق الأسبوع الماضي من المتوقع أن تشهد العلاقات السورية الخليجية المزيد من الانفتاح قريباً.

واشنطن: السوريون ينبغي أن يحددوا كيف يريدون أن تحكم بلادهم

طهران تؤكد أنها وموسكو فرضتا إرادتهما على المطالبين بجدول زمني للعملية السياسية

الوطن- وكالات

حضت الولايات المتحدة المعارضة في سورية على المشاركة في جهود «فيينا» لتحريك العملية السياسية، متعهدة بالوقوف إلى جانبها. وعلى حين كشفت إيران أنها وروسيا تمكنتا من فرض إرادتهما في اجتماع فيينا على من طالب بوضع جدول زمني لما يريده في سورية، أوضح العراق أن اجتماع فيينا هدف إلى «إيجاد إطار عمل يضمن وقف إطلاق نار شامل غير مشروط.. يعقبه السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين، والبدء بعملية سياسية».

في المقابل، انتقد الأمين لعام للأمم المتحدة بان كي مون بشكل مبطن السعودية وتركيا، إذ وصف رهن عملية التفاوض السياسي حول الأزمة السورية بمصير الرئيس بشار الأسد بالأمر «غير المقبول».

وبعد يوم على اجتماع فيينا، سعت السفارة الأميركية في دمشق إلى طمأنة المعارضة إلى ما جرى في العاصمة النمساوية يوم الجمعة. وفي تعليقات نشرتها على حسابها في موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي، قالت السفارة: «لقد كان لدى المعارضة السورية بعض أبرز أصدقائها حاضرين في اجتماع فيينا»، مبينةً أن «الشيء الأهم (في اجتماع فيينا) هو أن الجميع اتفق على أن بيان جنيف هو الأساس للحل في سورية. إذ إن بيان فيينا قائم على ذلك وعلى الاتفاقات السابقة». وأوضحت السفارة أن «الأمم المتحدة ستشرف على الانتخابات، التي يجب أن تكون شفافة وحرة ونزيهة، والمشاركة فيها مفتوحة أمام جميع السوريين بما في ذلك من هم في الشتات». وأضافت: «نتطلع جميعاً إلى تحريك هذه العملية إلى الأمام ومشاركة السوريين فيها في أقرب وقت ممكن»، مشيرةً إلى أن السوريين «ينبغي أن يحددوا لأنفسهم، وفقاً لمعاييرهم، كيف يريدون أن تحكم بلادهم»، وبينت أن «إنهاء العنف جزء لا يتجزأ من هذه العملية. إذ لن يكون هناك استقرار ما دام الأبرياء يعيشون في خوف دائم». وطالبت السفارة المعارضة بأن تدعم هذا الجهد، وختمت تغريداتها: «نقول لأصدقائنا في المعارضة السورية: نحن معكم وسنستمر بالوقوف إلى جانبكم لإيجاد حل لهذا النزاع». في غضون ذلك، كشف مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان عن كواليس ما جرى في اجتماع فيينا. وقال في تصريح للصحفيين الإيرانيين، نقلته وكالة الأنباء «سانا»، إن «الاجتماع كان صعباً جداً، وترافق مع الكثير من التعقيدات، ولكنه يمكن أن يشكل بداية لمحادثات جيدة وبناءة متعددة الأطراف». وأوضح عبد اللهيان أن المشكلة الأولى في الاجتماع كانت وجود «فارق واسع» بين آراء مختلف الأطراف حيث سعى البعض إلى الإعلان عن جدول زمني لما يريده في سورية، في إشارة إلى السعودية وتركيا وفرنسا. وأضاف المسؤول الإيراني: «ولكن في النهاية وبفضل الجهود الإيرانية الروسية تم الاتفاق على سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية وعلى العملية السياسية وأن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه دون جدول زمني». في غضون ذلك، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد جمال، أن وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، حذر خلال مباحثات فيينا، من ارتباط الإرهاب في سورية، مع جماعات في دول الجوار.

ونقل جمال في حديث مع وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، نص كلمة الجعفري، والتي جدد فيها وجهة نظر العراق إزاء الأزمة السوريّة، التي تتلخص في أن الحل، والقرار النهائي في تحديد من يحكم سورية، وشكل النظام يجب أن يكون بيد الشعب السوري وحده. وأكد الجعفري، خلال المباحثات، ضرورة وقف نزيف الدم في سورية، والذي استمر لأكثر من أربع سنوات، مشدداً على ضرورة تجنب الحال الذي لحق العراق من الإرهاب بسبب امتداده. وأوضح جمال أن وزير الخارجية العراقي لمس خلال المباحثات جدية ورغبة في حل الخلافات المعنية بسورية، لكنه رأى أنها ليست كافية ما لم تعقبها خطوات عملية على الأرض. وفي انتقاد مبطن لمواقف السعودية وتركيا، اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن رهن إطلاق العملية السياسية في سورية برحيل الرئيس الأسد، أمر «جائر» و«غير مقبول». وشدد بان في مقابلة مع صحف «ال بايبس» و«ال موندو» و«إي بي سي» و«لا فنغارديا»، ونقلتها وكالة الأنباء الفرنسية: أن «مستقبل الرئيس الأسد يجب أن يقرره الشعب السوري». وفي حديثه عن الحل المقترح، تشكيل حكومة انتقالية، لخص بأن التباين في المواقف، بقوله: «إن الحكومة السورية تصر على فكرة وجوب أن يكون الرئيس الأسد جزءاً منها فيما تقول دول عديدة وخاصة الغربية بأن لا مكان له فيها». وأردف قائلاً: «لكن بسبب ذلك أضعنا ثلاث سنوات، وسقط أكثر من ٢٥٠ ألف قتيل وأكثر من ١٣ مليون نازح في داخل سورية إضافة إلى تدمير أكثر من ٥٠٪ من المستشفيات والمدارس والبنى التحتية، لم يعد من الممكن إضاعة الوقت».

شكر

المهندس رائد حيدر الحيدر وعائلته

يتقدمون بأسمى آيات الشكر والامتنان

لإدارة مشفى الباسل

وكادرها الطبي بطرطوس

ويخصون بالشكر الدكتور عهد العبد

على اهتمامهم البالغ بزوجته المريضة